https://doi.org/10.61353/ma.0260001

شراكة أوكوس ودورها في توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد العام 2021

The AUKUS Partnership and Its Role in the Balance of Power between the United States and China after 2021

أ.م.د. أمير نجم عبود
كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة
ameern.khader@uokufa.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2026/7/22 تاريخ ارجاع البحث 2026/8/16 تار يخ قبول البحث 2026/8/29

عند البحث في موضوع: (شراكة أوكوس ودورها في توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد العام 2021)، فيمكن أن نعدها إحدى الأدوات التي أوجدتها الدول المؤسسة لها لغرض تعزيز توازن القوى مع الصين، إذ شكلت هذه الشراكة دول ثلاث هي: الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأستراليا؛ والمملكة المتحدة في 2021، وتضمن هذا الاتفاق تزويد أستراليا بمجموعة من الغواصات النووية، والتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات في مجال الدفاع والأمن والتعاون التكنولوجي، الذي يشمل الأمن (السيبراني)، والتكنولوجيا في تحديد المواقع والملاحة البحرية، والذكاء الاصطناعي، والقدرات فرط صوتية، ودمج التقنيات التجارية لاستخدامها في أي حرب محتملة عن طريق الابتكار التكنولوجي، وتبادل المعلومات. وكان (لأوكوس) دور مهم في تعزيز الأطر الاستراتيجية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن مصالحها في المحيط الهادئ والمحيط الهندي، يدعمها في ذلك أستراليا والمملكة المتحدة، فضلاً عن تطوير القوة الأمريكية، لا سيَّما في المجال التكنولوجي و(السيبراني) والذكاء الاصطناعي، لضمان التفوق في هذه المجالات. تفاعلت الصين مع هذا التوجه الأمريكي بمزيد من الحركية الدولية والذاتية، من خلال ترسيخ الترتيبات الاستراتيجية، وتحديث عناصر قوتها العسكرية والأمنية عبر رفدها بالتكنولوجيا المتطورة. لذا كان (لأوكوس) وظيفة مهمة في توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويمكن استكشاف ذلك من خلال استراتيجية كل قوة من هاتين القوتين، (أي كل تحرك يجابهه ردة فعل أو استجابة مضادة من الطرف الآخر)، سواء على مستوى القدرات الداخلية أو على مستوى الشراكات الخارجية. ويبدو أن مستقبل توازن القوى له احتمالات لا يمكن الجزم بأحدها، فكل احتمال تدعمه معطيات مهمة، إذ يمكن أن تسعى الدولتان للمحافظة على ميزان القوى الراهن، أو يعاد تشكيل النظام الإقليمي في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، أو يتصاعد الصراع بسبب التسابق في امتلاك أدوات القدرة التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: أوكوس، الشراكة، الأمن، الاستراتيجية، توازن القوى، التنافس، الصراع.

When examining the topic of the AUKUS partnership and its role in the balance of power between the United States and China after 2021, it can be considered one of the tools created by its founding countries to enhance the balance of power with China. This partnership was formed in 2021 by three countries: the United States, Australia, and the United Kingdom. The agreement included providing Australia with a number of nuclear submarines, cooperation, coordination, and the exchange of expertise in defense, security, and technological cooperation. This cooperation encompasses cybersecurity, navigation and positioning technology, artificial intelligence, hypersonic capabilities, and the integration of commercial technologies for use in any potential conflict through technological innovation and information sharing. AUKUS has played a significant role in strengthening the strategic frameworks supported by the United States to defend its interests in the Pacific and Indian Oceans, with the support of Australia and the United Kingdom. Furthermore, it has contributed to the development of American power, particularly in the technological, cyber, and artificial intelligence fields, to ensure superiority in these areas. China responded to this American approach with increased international and domestic dynamism, consolidating its strategic arrangements and modernizing its military and security capabilities by equipping them with advanced technology. Therefore, AUKUS has performed an important function in the balance of power between the United States and China. This can be explored through the strategies of each power (i.e., every move is met with a reaction or counter-response from the other), whether in terms of internal capabilities or external partnerships. The future of this power balance appears to hold many possibilities, none of which can be definitively predicted. Each possibility is supported by significant factors: the two countries may strive to maintain the current balance of power, the regional order in the Indo-Pacific region may be reshaped, or the conflict may escalate due to the race to acquire technological capabilities.

Keywords: AUKUS; partnership; security; strategy; balance of power; competition; conflict.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مقدمة

تعمل الدول العظمى والكبرى بشكل حثيث على تحقيق مصالحها الاستراتيجية، ولاسيَّما في المجال الأمني والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي، وإن التنافس الآن محتدم بين الفواعل الدولية في المجال التكنولوجي. ويبدو ذلك واضحاً في حالة التأثير والتأثر ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام، أو منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ (الإندو-باسيفيك)، ويظهر عند دراسة حالة توازن القوى بين الطرفين في هذه المنطقة أنها تشهد ديناميكية متطورة، ويعود السبب في ذلك إلى القوة المتعاظمة للصين، التي أصبحت من ضرورات نموها وصعودها إلى قمة الهرم في النظام الدولي، يقابل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وشركاءها الإقليميين والدوليين الذين يخشون من الصين وقدراتها المتعاظمة تدريجياً، يسعون إلى موازنة هذا النفوذ الصيني، لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة على إقامة شراكة جديدة فيما بينها تُعرف بـ (أوكوس)، ويتضح أن هذه الشراكة تمثل وسيلة مهمة في التوازن الاستراتيجي في القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والأخيرة تسعى نحو تثبيت دعائم وجودها في محيطها الإقليمي، كونه يمثل لها نقطة الانطلاق نحو العالمية، وتعمل بكل قوة على تطوير وتنمية وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية بالدول والتجمعات الدولية الأخرى، لموازنة الترتيبات الجماعية والثنائية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، يرافق ذلك التسابق في امتلاك التكنولوجيا المتطورة، ويتضح من خلال هذه المعطيات أن المستقبل إقليمياً ودولياً ستشكله هاتان القوتان بنسبة كبيرة، عبر توازن في القوى بينهما بالدرجة الأساس.

أولاً: أهمية البحث

تظهر أهمية البحث جلياً في مدى تأثير وتأثر منطقة المحيط الهادئ والمحيط الهندي في توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فالمنطقة معرضة لانعكاسات هذه الحالة الدولية، فضلاً عن تعزيز الاصطفافات الإقليمية بعد تأسيس شراكة (أوكوس).

ثانياً: إشكالية البحث

تبرز إشكالية البحث في الآتي: كيف نشأت شراكة (أوكوس)؟ وما أهداف ودوافع الدول التي أسستها؟ وكيف يمكن استكشاف قدراتها؟ وما مدى الدور الذي شكلته في حالة التوازن الاستراتيجي في القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟ وما مستقبل هذا التوازن بين القوتين؟.

ثالثاً: فرضية البحث

يمكن الاستنتاج بأن شراكة (أوكوس) تعد إحدى الأدوات الاستراتيجية في توازن القوى الأمريكي مع الصين، قابلته ردة فعل صينية بتقوية شراكاتها الإقليمية والدولية الثنائية والجماعية، كذلك دفع هذا الأمر نحو سباق محتدم في امتلاك وتطوير التكنولوجيا آنياً ويبدو أنه سيستمر مستقبلاً، وإن التوازن في القوى مستقبلاً بين القوتين سيشهد حركية مستمرة يشوبه بعض المخاطر المحتملة.

رابعاً: مناهج البحث

ولغرض الرصد والتحليل العلمي، سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لرصد عموميات الموضوع ثم الانتقال إلى خصوصياته، وسيتم كذلك الاعتماد على المنهج التحليلي لغرض تفكيك وتحليل المعطيات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الخاصة (بأوكوس) وتوازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والمنهج الاستشرافي لوضع تصور مستقبلي عن حالة التوازن في القوى بين الطرفين.

خامساً: هيكلية البحث

سيتم تقسيم البحث إلى مقدمة وخاتمة وما بينهما ثلاثة مباحث على الشكل الآتي: المبحث الأول: الإطار النظري للبحث والتعريف بـ (أوكوس) وإمكاناتها؛ المبحث الثاني: وظيفة (أوكوس) في توازن القوى الأمريكي-الصيني؛ المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتوازن القوى الأمريكي-الصيني في ظل شراكة (أوكوس).

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث والتعريف بـ (أوكوس) وإمكاناتها

إنَّ مصطلح الشراكة، يعد من المصطلحات الحديثة التي شاع استخدامها في العلوم السياسية عموماً، والعلاقات الدولية خصوصاً، كما أن لها بعض الاستخدامات في مسألة توازن القوى، لذا لا بد من معرفة ماهية المفهومين، فضلاً عن التعريف واستكشاف شراكة (أوكوس)، من خلال التقسيم الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الشراكة وتوازن القوى

لغرض دراسة هذا الموضوع بشكل واسع ودقيق سيتم تقسيمه إلى: أولاً: مفهوم الشراكة، ثانياً: مفهوم توازن القوى.

أولاً: مفهوم الشراكة

اصطلاحاً مفهوم الشراكة، لم يكن محل نظر وممارسة في حقول العلوم الاجتماعية حتى النصف الثاني من عقد الثمانينيات في القرن العشرين، عندما ظهر في القواميس المعنية عام 1987 وعرفته أنه: "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، ليظهر بعدها في حقل العلاقات الدولية عندما تم رصده وتداوله في محاضر اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في نهاية الثمانينيات. وعليه، يمكن تسجيل بعض الملاحظات على مفهوم الشراكة، **أولها:** أن المفهوم حديث نسبياً في حقل العلوم السياسية، **ثانيها:** أن المفهوم لديه دلالة اقتصادية واضحة اصطلاحاً، أي أن البعد الاقتصادي يعد بعداً محورياً في المفهوم، **ثالثها:** أن المفهوم ظهر وتطور في الأساس في أروقة الترتيبات الأممية ذات البعد الاقتصادي، ولاسيَّما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛، **رابعها:** أن المفهوم يتصف بالسيولة النسبية لصعوبة الوقوف على محددات دقيقة له من ناحية، وصعوبة التمييز بينه وبين مفاهيم أخرى متداخلة معه كمفاهيم التحالف والاندماج، وذلك كدأب المفاهيم التي تتبلور في إطار المنظمات الدولية، **خامسها:** هي أن المفهوم بدأت تنمو فيه الأبعاد السياسية والأمنية لاحقاً. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الشراكة في حقل العلاقات الدولية بوصفها ذلك المفهوم الذي يشير إلى: "ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال أو أكثر على مدى زمني متوسط، يستند إلى التكافؤ في مساهمات أطرافه من ناحية، والفرص المتاحة من ناحية ثانية، والعوائد المتحققة من ناحية ثالثة". بناءً على ذلك يمكن استكشاف مجموعة من السمات للشراكة في العلاقات الدولية، فالشراكة يجب أن تتم بين فواعل دولية، والسمة الأخرى أن لا تهدف لتوحيد غايات وأجندات أطرافها، فهي لا تغفل المصالح العليا المتمايزة لأطرافها، وإنما تهدف في الأساس إلى توسعة المساحات المشتركة بينهما فقط، وثالث تلك

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260001

السمات أنها ترتب البعد الزمني، ورابع تلك السمات أنها لا تهدف للمناصفة في العوائد بقدر ما تهدف لكفاية تلك العوائد لأهداف ومتطلبات أطراف الشراكة منها، وخامس تلك السمات أنها لا تتطلب أساساً جغرافياً أو ثقافياً أو تاريخياً لها فحسب بقدر كونها تتطلب أهدافاً حيوية مشتركة ومستقرة نسبياً (أبو فرحة، د.ت.).

يتضح جلياً أن مفهوم الشراكة انتشر بشكل واسع، نتيجة للتفاعلات الدولية الثنائية والجماعية المعقدة، إذ تتخذها الوحدات الدولية بوصفها إطاراً يضمن لها عملية التنسيق وفي مجالات عدة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم أمنية، وأن هذا الأمر يشجع ويدفع الدول نحو هذا النهج في التعامل فيما بينها، كون الشراكة الدولية ليس لها ارتباطات قانونية مثل الحلف بسبب متطلباته الدفاعية والتنظيمية، ومع تعقيد أشكال العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، تبدو الشراكة ترتيباً مناسباً للفواعل الدولية لتحقيق مصالحها دون المساس باستقلال قرارها الخارجي وسيادتها.

ثانياً: مفهوم توازن القوى

يتجسد جوهر نظرية توازن القوى في فكرة موازنة هيمنة الدول، ومن الممكن تتبع النظرية بالعودة إلى أعمال المؤرخين والمنظرين السياسيين المعاصرين الذين وصفوا وحللوا العلاقات القائمة بين الدول، إذ بقي الافتراض قائماً على نطاق واسع بأنه حين تُظهر قوة كبرى إشارات تدل على محاولة للسيطرة على النظام الدولي، عندئذٍ، تتحالف قوى كبرى أخرى بغية المحافظة على أمنها الخاص من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوة الطامحة للسيطرة، ونظراً إلى أنّ القوى الكبرى كلها متنبهة إلى أنّ هذا الأمر هو رد الفعل المحتمل تجاه أيّ مغامرة تهدف إلى السيطرة، فثمة حافز محدود لمحاولة بناء قوة مسيطرة ضمن النظام. وإن توازن القوى ليس مرتبطاً بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب، فهو مرتبط أيضاً بفكرة أن الدول معتادة على محاولة الحفاظ على أمنها، وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها. وفي الوقت نفسه، إذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة، فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمناً أن دولاً أخرى، تراقب هذا التطور، وتخشى من أن تكون ضحايا محتملة لهذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفاً مضاداً، في هذه الحالة، وبدلاً من تأسيس تحالف في وجه الطامح للسيطرة، سيكون هناك تحالفان متنافسان يقيمان توازن القوى، وعلى الرغم من أن معظم النظريات في الدراسات المعاصرة للعلاقات الدولية يمكن أن تجد جذوراً قديمة لها، إلا أن نظرية توازن القوى تبقى أقدمها (ليتل، 2009، الصفحات 12-13).

وعليه، فإن توازن القوى يعني: "إن الوحدات الدولية تسعى إلى التوازنات وتتحرك من أجلها، سواءً شكلت تلك الوحدات الدولية تهديداً واقعياً أم لا، أي الهدف من توازن القوى، هو الحفاظ على النظام الدولي القائم، وعدم الإخلال به، ومفهوم توازن القوى يعتمد أساساً على وجود وحدات دولية متعددة تتوازن فيما بينها، على وفق آليات وقواعد تنظر إلى الوحدات الدولية جميعها ليتم من خلالها تحقيق ذلك التوازن، ويتعلق بفهم عام للوحدات الدولية ويهدف إلى المحافظة على حالة التوازن القائمة أو تغييرها لتحقيق التوازن" (العامري، 2017، الصفحات 291-292).

يمكن القول: إن العلاقات الدولية عملياً قائمة على فكرة توازن القوى، فالدول تسعى لتحقيق غاياتها وعبر استراتيجيات مختلفة، وبوسائل متعددة، هذه الحالة تدفع بعض الوحدات الدولية التي تنتشر مصالحها خارج حدودها لتعزيز قوتها إلى مستوى يصبح فيه فائض، فهنا تتحرك قوى أخرى وبالطريقة نفسها لموازنة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

هذه القوة، وإن التطور والتعقيد الذي شهده النظام السياسي الدولي في القرن الحادي والعشرين، يُظهر أن من الصعب على وحدة دولية واحدة مهما بلغت قوتها أن تجعل الميزان يميل لصالحها أو تعادل ميزان قوى مع وحدات دولية أخرى، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول إلى التكتلات والتحالفات والشراكات ومختلف الترتيبات السياسية والأمنية والاقتصادية لتحقيق هذه الغاية.

المطلب الثاني: التعريف بـ (أوكوس) وإمكاناتها

تكتسب شراكة (أوكوس) أهمية خاصة بالنسبة للدول التي أسستها، لذا لا بد من تقصي نشأتها وأهدافها ومحفزات الدول المؤسسة لتشكيلها وقدراتها، وبواسطة التقسيم الآتي:

أولاً: نشأة شراكة (أوكوس) وأهدافها ودوافع الدول المؤسسة فيها

1- نشأة الشراكة

وُقّع اتفاق الشراكة الأمنية الأمريكي-البريطاني-الأسترالي في أيلول 2021 المعروف باسم (أوكوس) (AUKUS)، وقد أثار ردود أفعال الحلفاء قبل الخصوم، فعدّته فرنسا (طعنة في الظهر)، ورفضته الصين المعنية المباشرة بتداعياتها. إذ أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية شراكة أمنية واسعة النطاق مع أستراليا وبريطانيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في مواجهة الصين، تتضمن تسليم غواصات ذات دفع نووي لاستراليا، التي أعلنت بالتالي فسخ واحدة من أكبر الصفقات الدفاعية في العالم أبرمتها مع فرنسا في وقت سابق، وأكدت الحكومة الأسترالية أن سبب ذلك هو التغيير في الاحتياجات، وليس التغيير في الرأي، في حين رأت الحكومة البريطانية أن هذا الأمر يعد نصراً دبلوماسياً كبيراً، لتجنب عزلة بريطانيا الدولية المحتملة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. وتضمن الاتفاق أيضاً التعاون بين الدول الثلاث في مجالات الدفاع (السيبراني) والذكاء الاصطناعي والتقنيات الكمومية. بالمقابل عدّت الصين هذه الخطوة مهددة للسلام والاستقرار الإقليميين («معاهدة أكوس تثير غضب الحلفاء والخصوم»، 2021).

بيد أن الحكومة البريطانية قدمت الاستراتيجية الرقمية الوطنية عام 2022، والتي وسعت الدور الرقمي من المجال الدبلوماسي إلى مجال الاقتصاد، والمنافسة الدولية، إذ ركزت الاستراتيجية على دعم الشركات التكنولوجية، وتعزيز مهارات القوى العاملة الرقمية، وبناء بيئة ابتكار، وتعكس هذه المرحلة وعياً بأن النفوذ في القرن الحادي والعشرين لا يُبنى فقط بالسياسة الخارجية، بل أيضاً بالقدرة على إنتاج التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الرقمية (عباس، 2026، صفحة 299).

مع الإشارة إلى أن هذا الأمر المهم حدث بعد أسابيع عدة من الانسحاب الأمريكي المفاجئ من أفغانستان في آب 2021، فهذا الانسحاب أثار موجة انتقادات عنيفة من الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية، فأعلنت الأخيرة عن شراكة أمنية استراتيجية مع كل من أستراليا وبريطانيا تحت مسمّى (أوكوس)، ويمتد الأخير جغرافياً من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحيط الهادئ مروراً بأوروبا (منصة أسباب، 2021، صفحة 2). ويظهر أن الدول الثلاث لجأت إلى هذه الشراكة الاستراتيجية بعد التطورات التي شهدتها المنطقة، ولعل الصراع على النفوذ والهيمنة ما بين القوى الفاعلة في منطقة المحيط الهادئ والمحيط الهندي أبرز هذه التطورات ودوافع تشكيل شراكة (أوكوس).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2- أهداف الشراكة ودوافع الدول المؤسسة فيها

يبدو أن الهدف الأساس من تشكيل هذه الشراكة الأمنية الاستراتيجية الأمريكية والأسترالية والبريطانية، هو مواجهة الصعود الصيني الدولي، ومساعيها لأن تصبح القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المهيمنة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (هادي، 2026، صفحة 1612). وتهدف (أوكوس) إلى تعزيز قدرة كل حكومة لدولة عضو على دعم المصالح الأمنية والدفاعية، بالاستناد إلى العلاقات الثنائية المتطورة بينها. والسعي نحو تعزيز تبادل المعلومات والتكنولوجيا على نطاق أوسع، وترسيخ التكامل بين العلوم والتكنولوجيا والقواعد الصناعية وسلاسل التوريد ذات الصلة بالأمن والدفاع. وبعد التشاور بين الدول الأعضاء، تم إطلاق مبادرتين: تتمثل المبادرة الأولى في إطار برنامج (أوكوس) في الالتزام بدعم أستراليا في اقتناء غواصات تعمل بالطاقة النووية لصالح البحرية الملكية الأسترالية؛ أما المبادرة الثانية، فتهدف إلى تعزيز القدرات المشتركة، وقابلية التشغيل البيني، مع التركيز على القدرات (السيبرانية)، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الكم، وقدرات إضافية تحت ماء البحر، على أثر ذلك في 13 آذار 2023 أعلن الشركاء في (أوكوس) عن مسار لإنتاج غواصة تعمل بالطاقة النووية في أستراليا (U.S. Department of War, n.d.).

يمكن فهم سبب عرض الولايات المتحدة الأمريكية على أستراليا الخاص بتزويدها تكنولوجيا الغواصات النووية، ويمثل ذلك حشداً لشركائها وحلفائها، على الرغم من أن التكنولوجيا العسكرية مثل الغواصات النووية، تُعد حساسة للغاية، إلا أن مكانة أستراليا بوصفها شريكاً أنجلو-أمريكي قد تُطمئن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، من ناحية أخرى، فإن حقيقة قيام الأولى بنقل تكنولوجيا عسكرية مثيرة للجدل إلى أستراليا، مع علمها بأن مثل هذه الخطوة ستؤدي حتماً إلى تمرد دولي، وجاء هذا القرار نتيجة تحويل تركيزها الاستراتيجي إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ. إذ بدأت بعض الشكوك من حلفائها تظهر بشأن مسألة (القيادة الأمريكية)، ولاسيَّما بعد الانسحاب السريع من أفغانستان. وإن حصول أستراليا على التكنولوجيا النووية البحرية يُلزمها بالتعاون مع مختلف مطالبات الولايات المتحدة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ. لذا فإن غايتها الاستراتيجية واضحة، ويمثل إنشاء (أوكوس) تحولاً كبيراً في الاستراتيجية العالمية الأمريكية، ويستند هذا التحول إلى حقيقتين لا لبس فيهما تُدركهما النخب الأمريكية. **الأولى** هي: أن صعود الصين لا يمكن إيقافه ويصعب كبحه، و**الثانية** هي: أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على إبقاء الصين تحت السيطرة، ولاسيَّما في أوراسيا، وخصوصاً مع الشراكة الاستراتيجية الصينية-الروسية، وهما قوتان بريّتان أوراسيتان. من جهة أخرى، اتسعت الفجوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا منذ عهد الرئيس (دونالد ترامب). ومن هذا المنطلق، تعد (أوكوس) حجر الزاوية في استراتيجية الولايات المتحدة الحديثة القائمة على هدف أساسي، الذي يتمثل بالسيطرة على البحار والحفاظ على الهيمنة الاستراتيجية في الشؤون الدولية. وتتمتع القوى الشريكة في (أوكوس) بمميزات عدة، فالمملكة المتحدة تمتاز بموقع استراتيجي مثالي تقريباً. فضلاً عن أن قدرة البحرية الأمريكية على تحقيق التفوق تجعل أي هجوم عسكري على أراضيها الرئيسية أمراً صعباً، ويمكن للبحرية الأمريكية المناورة بحرية في المحيطين الأطلسي والهادئ. وعلى الرغم من تراجعها ظلت القوة البحرية البريطانية قوية (Cheng, 2022, p. 3).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وإن الهدف الرئيس لبريطانيا من وراء هذه الشراكة، هو تعزيز دورها العالمي بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، إذ تعاني بريطانيا تداعيات سلبية بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي، ولذلك هي سعت إلى إثبات أنها قوة دولية زادت من نفوذها العالمي، ولاسيَّما أن الشراكة ستعزز من مكانة بريطانيا كقوة نووية ولاعب مركزي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهذا يعد نصراً دبلوماسياً كبيراً للاستراتيجية البريطانية الرامية لتجنيب البلاد العزلة الدولية، ولا سيَّما أن (أوكوس) سيربط بين بريطانيا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكثر عمقاً، مما سينعكس على مستوى الثقة بينها، ويؤكد عمق هدفها الخاص ضد الصين. وتتشارك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا المخاوف نفسها بشأن الحشد العسكري الصيني في المنطقة، والخوف من تهديد مصالحها (أحمد، 2022، الصفحات 83-84). إذاً تبرز أهداف هذا الترتيب الاستراتيجي في تعزيز الروابط الأمنية، ويأتي ذلك على أثر التحديات الأمنية المستحدثة في (الإندو-باسيفيك)، ويتضح أن الهدف من ذلك هو موازنة عملية التقدم والتطور التي وصلت إليها الصين في المنطقة.

ثانياً: إمكانات (أوكوس)

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعطاء الأولوية للتعاون في مجال صناعة الدفاع والتكنولوجيا، إذ سلطت الحرب في أوكرانيا الضوء على أهمية القدرات الصناعية الدفاعية القوية للحلفاء، ويصب دعم صناعة الدفاع اليابانية المبتكرة في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، مع تبسيط سياسات إصدار التكنولوجيا لتعكس التقدم الذي أحرزته اليابان في مجال أمن المعلومات، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم التعاون الياباني مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك المشاريع في إطار الركيزة الثانية من برنامج (أوكوس)، وفي نهاية المطاف توفير القدرات التي تحتاج إليها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتفعيل التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا، إذ قامت الثانية والثالثة بتعزيز تعاونهما الدفاعي من خلال اتفاقية الوصول المتبادل وتعزيز التدريبات العسكرية اليابانية في شمال أستراليا، وتركيز أستراليا على الأسلحة الموجهة والضربة المواجهة توازي أهداف اليابان وتوفر فرصاً للإنتاج الدفاعي الفيدرالي والاستدامة الأمامية، وتوفر جغرافية أستراليا دفاعاً حاسماً في العمق واتصالاً بالمحيط الهندي، وبينما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتحديث قيادتها والسيطرة في اليابان والسياسات الصناعية الدفاعية، تم تعزيز التعاون الأمني الثلاثي بالفعل (أرميتاج وآخرون، 2024، الصفحات 8-9).

نصت اتفاقية (أوكوس) على أنه يجوز لكل دولة مشاركة معلوماتها الخاصة بالدفع النووي مع دولة أخرى خارج نطاق الاتفاقية، ولكن لا يجوز لها مشاركة معلومات صادرة عن دولة أخرى عضو في رابطة الدول في (أوكوس) من دون إذن من حكومتها(Fraser & Gleiman, 2022, p. 10) . ويمثل اتفاق (أوكوس) تعاوناً في تطوير القدرات، وقد شهد تقدماً في مجال الدفاع وغيره من القدرات الأمنية المهمة، ويسعى إلى إشراك الحلفاء والشركاء المقربين حسب الاقتضاء، ويمكن استكشاف أهم ما تضمنه هذا الاتفاق بالآتي (Suharto et al., 2024, pp. 9-10):

1- القدرات تحت الماء، من خلال مشروع أنظمة الروبوتات المستقلة تحت الماء التابع (لأوكوس)، تتعاون الدول الثلاث على تطوير مركبات غاطسة ذاتية القيادة، والتي ستشكل إضافة قوية لقواتها البحرية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

2- التكنولوجيا الكمومية، سيعمل اتفاق (أوكوس) على تسريع الاستثمار لتوفير قدرات كمومية جيلاً بعد جيل، وسيركز مبدئياً على التقنيات الكمومية لتحديد المواقع والملاحة والتوقيت، وسيدمج التقنيات الكمومية الناشئة في التجارب.

3- الذكاء الاصطناعي والاستقلالية، سيوفر التعاون الثلاثي في مجال الذكاء الاصطناعي والاستقلالية، دعماً حاسماً لقدرات القوات المستقبلية، مما يزيد من سرعة ودقة عمليات صنع القرار للحفاظ على التفوق في القدرات، والتصدي للتهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ويركز العمل المبكر على تسريع تبني الأنظمة المستقلة والأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وزيادة مرونتها في البيئات المتنازع عليها.

4- الأمن (السيبراني المتقدم)، تُذكر أهمية المجال (السيبراني) للقدرات المتقدمة، وستركز مبادرة (أوكوس) جهودها على تعزيز القدرات (السيبرانية)، بما في ذلك حماية الاتصالات الحيوية وأنظمة التشغيل.

5- القدرات فرط الصوتية والمضادة لها، يعمل الشركاء في (أوكوس) معاً لتسريع تطوير القدرات فرط الصوتية المتقدمة والمضادة لها.

6- الحرب الإلكترونية، يتزايد التنازع على الطيف الكهرومغناطيسي، وعليه، ستعمل الدول الثلاث معاً على تبادل فهم الأدوات والتقنيات والتكنولوجيات، لتمكين قواتها من العمل في بيئة متنازع عليها ومتدهورة.

7- الابتكار التكنولوجي، يهدف العمل الابتكاري إلى تسريع ابتكار كل شريك في مجال الدفاع، والتعلم بعضها من بعض، بما في ذلك طرق دمج التقنيات التجارية بشكل أسرع لتلبية احتياجات الحرب.

8- تبادل المعلومات، أي توسيع نطاق تبادل المعلومات الحساسة وتسريعه، بوصفها أولوية لتمكين سير العمل الذي يدعم التطوير في مجالات القدرات المتقدمة المتفق عليها.

بناءً على ذلك، تتمتع دول (أوكوس) بمقومات أمنية وعسكرية وتكنولوجية ضخمة، فضلاً عن أهمية المواقع الجيوسياسية المهمة لهذه الدول، انعكس ذلك على قدرات هذه الشراكة الاستراتيجية، التي تبرز بوصفها قدرات فاعلة، تؤطرها وتنظمها (أوكوس)، وبمختلف المستويات المعلوماتية (السيبرانية) والنووية المتطورة، فضلاً عن ذلك قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالدرجة الأولى وأستراليا على حشد الدول والكيانات لدعم استراتيجيتها في منطقة المحيط الهادئ والهندي.

المبحث الثاني

وظيفة (أوكوس) في توازن القوى الأمريكي-الصيني

يظهر (لأوكوس) دوراً استراتيجياً في توازن القوى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويمكن دراسته من خلال الآتي:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الأول: دور (أوكوس) في تعزيز الترتيبات الاستراتيجية والردع الأمريكي إزاء الصين

لمعرفة هذا الموضوع بالتفصيل والتحليل، سيتم اتباع التقسيم الآتي: أولاً: تعزيز الترتيبات الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة للصين؛ ثانياً: تعزيز الردع الأمريكي تجاه الصين.

أولاً: تعزيز الترتيبات الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة للصين

بعد الحرب الباردة سعت الدول الثرية لقيادة النظام العالمي، وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (تشومسكي، 2007، صفحة 279). وفي إطار استراتيجية احتواء الصين عسكرياً، عززت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفها الاستراتيجي مع اليابان بعد عام 2021، من خلال التنسيق غير المسبوق على المستوى العملياتي، ورفعاً جزئياً للحظر المفروض على تصدير تكنولوجيا السلاح الأمريكي المتقدم إلى اليابان، وهذا التحالف يعد تحولاً يخرج التعاون العسكري الأمريكي-الياباني إلى نطاق واسع يتجاوز الحدود الجغرافية لليابان، ووفقاً للترتيبات الجديدة لهذا التحالف قد بدأ النظام الدولي، يعرف تحولاً استراتيجياً بالغ الأهمية (توفيق، 2024، صفحة 411).

وعلى وفق التصورات الأمريكية لمنظومة الأمن في منطقة (الإندو-باسيفيك)، تم تنشيط الحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند أو ما يسمى (كواد) (Quad) منذ عام 2021 فصاعداً، لمواجهة توسع النفوذ الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وغالباً ما يؤكد قادة دول هذا الترتيب الأمني، أن الأخير هو أكثر من مجرد مسألة دفاعية، ولا تدفع أيٌّ منها باتجاه تشكيل تحالف رسمي، لأن الهند لا تزال قلقة من هذا الأمر، وهناك شكوك من احتمال أن يمثل ذلك تحدياً فعلياً لقوة الصين العسكرية. في الوقت نفسه، يعمل أعضاء هذا المنتدى على تطوير إجراءات في إطار سياسة القوة الناعمة، تقدم لبقية دول المنطقة لإدارة العلاقات بينها، وهذا مؤشر على بداية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة، لبناء ائتلافات مع دول ومؤسسات بخصوص أهداف مشتركة محددة بدلاً من تحالفات عسكرية تقليدية، ويعني أيضاً من وجهة النظر الأمريكية أن بإمكان هذا التجمع العمل مع مجموعات من الدول الآسيوية الأخرى (أحمد وهاشم، 2025، الصفحات 104-105).

لكن (أوكوس) فريد من نوعه في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بمنطقها القائم على الأمن في المقام الأول، بدلاً من تبرير أهدافها عن طريق مجموعة من القيم. وتتقاسم البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية في ترتيب (أوكوس) المعلومات الاستخباراتية، عبر ترتيبات (العيون الخمس)، ولديها تاريخ في إجراء العمليات العسكرية في التحالفات، وتتحدد أهداف (أوكوس) إلى حد كبير من حيث التوازن العسكري، وهو ما تؤكده التطورات التكنولوجية المشتركة بين المشاركين، والتي تعزز الردع، علاوة على ذلك، تم تقديمها بوصفها مجموعة أمنية، بما في ذلك التعاون في مجالات أوسع مثل: الذكاء الاصطناعي والأمن (السيبراني) وتقنيات الكم، وتضمن هذه الشراكة أيضاً وجود المملكة المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بوصفها جهة فاعلة استراتيجية على أساس دائم. ليس ذلك فقط، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قادت مؤخراً تأسيس تكتل أمني جديد، إذ أعلن وزراء دفاع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين وأستراليا واليابان في 2 أيار 2024 عن تأسيس تكتل الفرقة أو (سكواد) (Squad)، ويأتي تشكيله في وقت تتصاعد فيه التوترات والديناميكيات الأمنية في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

منطقة (الإندو-باسيفيك)، وفي إطار الأنشطة المتزايدة للصين والنزاعات الإقليمية التي تثير القلق بين الدول المجاورة، ويستهدف هذا التجمع تعزيز الأمن التقليدي لدوله، ومواجهة التهديد الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي ويجمع (سكواد) مجموعة واسعة من الموارد والقدرات بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا والفلبين، إذ توفر أستراليا واليابان، وهما المشاركتان الإقليميتان المهمتان، موارد بحرية ودفاعية كبيرة. ومن ناحية أخرى، تنبع الأهمية الاستراتيجية للفلبين من موقعها الجغرافي وقدراتها البحرية، على الرغم من قوتها العسكرية الأضعف نسبياً، وفي عام 2024، أجرت الدول الأربع دوريات بحرية مشتركة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين على خلفية التوترات المستمرة بين الفلبين والصين (فكري وموسى، 2025، الصفحات 248-250).

تأسيساً على ما تقدم، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية شراكاتها المتعددة الأغراض والدول في المناطق المحيطة بالصين، ويبدو أنها شكلت دوائر متعددة حول الأخيرة لتضييق الخناق عليها، وردع العمليات الصينية المتقدمة في المنطقة لغرض تثبيت نفوذها، فهذه الترتيبات الأمنية ومحورها (أوكوس) تمتد على مناطق واسعة جداً جغرافياً، فهي تبدأ من أمريكا الشمالية مروراً بأوروبا عبر المحيط الأطلسي لتنتهي بالمحيطين الهادئ والهندي.

ثانياً: تعزيز الردع الأمريكي تجاه الصين

تبتغي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعادة تنظيم وتوزيع قواتها العسكرية تعزيز مشروع الهيمنة، وبناء قوتها العسكرية لهذا الغرض، كما تهدف إلى البقاء بوصفها أقوى قوة عسكرية، وكأكبر نفوذ في معظم أنحاء العالم، وإن قوة الولايات المتحدة العسكرية الكبيرة مقارنة بالصين ودول أخرى قد مكنتها من التفوق العسكري الملحوظ، الأمر الذي سمح لها بتوظيف هذا التفوق لتحقيق أهدافها ومصالحها، كذلك توفر الإمكانيات الاقتصادية والصناعية لها فرصة لنشر قواتها العسكرية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن تلبية احتياجات أي حرب محتملة للولايات المتحدة الأمريكية أو لحلفائها عند الحاجة، وعلى الرغم من البعد الجغرافي لجبهات القتال عن الأراضي الأمريكية. فهذه الدولة لديها نفوذ عسكري كبير من خلال شبكة تحالفات استراتيجية عالمية، لا تزال قوية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي تتمثل في حلف (الناتو) (NATO). هذا الحلف يعد وسيلة لها لتبرز دورها العسكري ليس فقط في أوروبا ولكن أيضاً في مختلف أنحاء العالم. فضلاً عن ذلك فإن نوعية هذا الدور قد تغيرت، إذ لم يعد يركز فقط على الأمور الأمنية، بل أصبح يشمل أيضاً التعامل مع التهديدات الجديدة مثل الإرهاب، والانتهاكات لحقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية المصالح الاقتصادية لأعضائه من خلال تأمين الإمدادات الأساسية، كالنفط لأعضاء الحلف (هويدي، 2025، الصفحات 173-174). فالمال يؤدي دوراً مهماً في معظم الحياة السياسية الأمريكية (بروجان وجرات، 2005، صفحة 11).

عرفت السياسة الصناعية الأمريكية تحولاً جذرياً خلال السنوات الماضية، كان ذلك استجابةً لنقاط الضعف التي كشفتها جائحة (كورونا) (Coronavirus pandemic)، والتحول الأخضر، والمنافسة الاستراتيجية مع الصين، مثلاً: يوجه قانون الرقائق والعلوم لعام 2022، وقانون خفض التضخم لعام 2023، مئات المليارات من الدولارات إلى قطاعات أشباه الموصلات، والطاقة النظيفة، والتصنيع المحلي، وتدل هذه

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الإجراءات على جهد متعمد لإعادة سلاسل التوريد إلى الداخل الأمريكي، واستعادة الريادة الصناعية، في مواجهة الصناعات الصينية والأوروبية، بالاعتماد على الاستثمارات العامة لتوجيه النشاط الصناعي، ولا تترك المجال للسوق الحر وحده لكي يتحكم في مسارات الصناعة الأمريكية (يوسف، 2026، صفحة 300).

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى امتلاك أدوات تمكنها من شنّ الهجمات المعلوماتية و(السيبرانية) متى ما تطلب الأمر ذلك، وتوظف في مجال حروب القيادة والسيطرة والاستخبارات والاقتصاد والقرصنة والفضاء والحروب الإلكترونية والنفسية، فساهمت حيازة التكنولوجيا في إحداث طفرات متقدمة للحروب المعلوماتية والسيبرانية في الولايات المتحدة الأمريكية عن الدول الأخرى، كما وضعت أثناء مسيرتها المستمرة في الفضاء الإلكتروني استراتيجية تهدف إلى تمكينها من خوض الحروب الإلكترونية الشاملة، إذ ترى أن العالم الافتراضي أصبح ساحة حرب حقيقية وذات أهمية موازية لأهمية الحروب البرية والبحرية والجوية، وعمل (البنتاغون) (The Pentagon) على تجهيز 15 ألف شبكة حاسوب يديرها 90 ألف موظف خبير في الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن خبراء عسكريين في مجال القرصنة والجاسوسية الإلكترونية، بلغ عددهم ما يقارب ألف مختص وتكون المهام الرئيسة لهم حصراً شنّ عمليات استباقية للدول التي تشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية والتصدي لها، كما تم الشروع في إعداد سلاح إلكتروني هجومي يستحوذ على أهمية جوهرية في الأجهزة الأمريكية العسكرية، ويستطيع الكشف عن الإمكانيات التقنية والإلكترونية للدول الأخرى، لأخذ الحذر منها والتصدي لها، وهذا يؤدي إلى اكتمال جميع الآليات للحرب الإلكترونية و(السيبرانية) الشاملة الهجومية والدفاعية (محمد وعلوان، 2023، صفحة 434). لهذا تحظى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام عالمي كبير بفعل دورها الريادي في العالم ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبحت الهيمنة العالمية من بين أولويات النظام الأمريكي الحاكم، نظراً لمركز ثقل الولايات المتحدة الأمريكية الأساسي في الساحة الدولية، وتأثير سياساتها في سياسات بقية الدول، ونظراً لدور سياستها الفعال أيضاً في تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وكذا تعزيز النفوذ الأمريكي في مناطق العالم (مغزيلي، 2021، صفحة 9).

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة للأمن (السيبراني) في عام 2026، وتضمنت الآتي (The White House, 2026, pp. 4-6):

1- تشكيل أو توجيه سلوك الخصم.
2- حماية البنية التحتية الحيوية.
3- تطوير وتأمين شبكات الحكومة (الفيدرالية).
4- تطوير تنظيم رشيد خاص للفضاء (السيبراني) بالتعاون مع القطاع الخاص.
5- الحفاظ على التفوق في التقنيات الحيوية، والتي تخص الدبلوماسية (السيبرانية)، والذكاء الاصطناعي، وتشجيع الابتكار.
6- بناء المواهب والقدرات.

ومن خلال المعطيات أعلاه، يمكن استكشاف أن الولايات المتحدة الأمريكية في حركية دائمة ومستمرة لغرض الدفاع عن هيمنتها العالمية، وبحسب المدرك الأمريكي الاستراتيجي، هذا الأمر لم يتحقق إلا عن طريق تعزيز قوة الردع الأمريكية من الناحية النوعية المتطورة، ولا سيما في معظم مجالات التكنولوجيا المتطورة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثاني: انعكاسات شراكة (أوكوس) على الصين

عملت الصين على تعزيز التوازن في القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجموعة من الأدوات، لذا سيتم تقسيم هذا الموضوع بواسطة الآتي:

أولاً: توسيع شراكات الصين الخارجية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى والقوة العظمى المؤثرة في شؤون العالم، وتتبوأ هذه المكانة المتميزة نظراً لما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة، فهي لديها أقوى اقتصاد في العالم، والقائم على اقتصاد السوق الحر، وتحظى بالكثير من الموارد الطبيعية وموارد الطاقة المختلفة، وتحتل الصدارة في مجال الصناعات، ولاسيَّما في قطاع التكنولوجيا المتطورة، التي أفضى إليها التطور العلمي، كما أنها متفوقة في مجال البحث العلمي، الأمر الذي انعكس على تعزيز ريادتها الاقتصادية والتكنولوجية في العالم، وعلى الصعيد العسكري، فلا توجد قوة تضاهيها، فهي تمتلك قدرة عسكرية ضخمة مهدت لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في النظام الدولي، وهي الأولى عالمياً سواء على مستوى الكم من الأسلحة أو النوع، وتمتلك أكبر ترسانة نووية وقدرات تدميرية واسعة، كما أنها تتصدر قائمة الدول الأعلى إنفاقاً عسكرياً على مستوى العالم (العزاوي، 2024، صفحة 11). وبسبب الحراك الأمريكي حول الصين، ولاسيَّما بعد تشكيل (أوكوس)، سلكت الصين اتجاهات متعددة.

تهدف الصين إلى إضعاف الردع الأمريكي، وإثبات أن الالتزامات الدفاعية لحلف الأطلسي أو الولايات المتحدة الأمريكية إزاء تايوان هي مجرد تصريحات، وتهويل إعلامي، ولا تمثل انتصاراً استراتيجياً بعينه، فضلاً عن تسببه في تأثيرات منهجية على طرفي القارة الآسيوية، فقد أشارت الصين وروسيا إلى أنهما يدعم كل منهما الآخر متى ما اقتضت الحاجة إلى ذلك، وهو ما ثبتت مصداقيته خلال التدريبات العسكرية المشتركة التي نظمت في المناطق الساخنة الخاصة بكل جانب، ومن خلال الدوريات الجوية المشتركة فوق بحر اليابان، فالعلاقات الصينية-الروسية ونتائجها المنهجية موجودة أساساً في ظل شراكة استراتيجية مع احتمال حدوث عواقب وخيمة ينبغي أخذها في الاعتبار، لاسيَّما مع تصاعد التوترات حول أوكرانيا وفي مضيق تايوان (زوير، 2025، صفحة 165).

شهدت العلاقات الصينية-الروسية تطوراً ملحوظاً بعد عام 2022، مما أدى إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الدولتين في مجالات متعددة، من بينها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، ويعد الانفتاح بين الصين وروسيا خطوة استراتيجية تهدف إلى تحقيق توازن في النظام الدولي المعاصر، لا سيما في ظل تزايد التحديات التي يواجهها النظام الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وإن الشراكة الاستراتيجية بين القوتين اكتسبت زخماً أكبر بعد الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، إذ ازداد التنسيق بين البلدين في مواجهة التحولات الجيوسياسية العالمية، التي تنامت بشكل تدريجي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ويمثل ذلك نموذجاً جديداً للتعاون بين القوى الكبرى في إطار عالمي متغير. إن هذا التعاون شمل ترتيبات عسكرية وثيقة، توازيها شراكة اقتصادية وتنسيق متزايد بين الاقتصادين الصيني والروسي، كما أن هذا الانفتاح عكس استراتيجية مشتركة لتشكيل شبكة من المصالح المشتركة تتجاوز الجغرافيا السياسية التقليدية، مما يتيح لكلا البلدين تعزيز مكانتهما في النظام الدولي (علي، 2025، صفحة 609).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، بدت الصين وكأنها مؤيدة لما تقوم به روسيا الاتحادية، حينما اتخذت موقفاً مفاجئاً بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن لإدانة غزو أوكرانيا، ووجهت اتهاماً للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، بأنها هي التي تدعو للحرب، في تعبير ضمني عن تأييدها لما تقوم به روسيا، مما جعل موقفها الضمني الداعم بات أكثر وضوحاً (كما ورد في المهداوي، 2023، صفحة 196). وتتسم علاقات روسيا بالثبات والاستقرار، ووضوح الأهداف بينها وبين القطبين الصاعدين في العالم، وهما الصين والهند، برغم التنافر بينها، وعليه فإن هذه الأقطاب تتشارك في التعريف بالدور والمكانة وإعادة بناء النظام الدولي والقيادة فيه، لقد بلورت سنوات الحرب الأوكرانية، وضوحاً تاماً لاتجاهات التعاون والتشارك بين هذه الأقطاب، عبر مقتضيات منظومة المصالح الاقتصادية والطاقوية والأمنية (الشريفي، 2025، صفحة 20).

عملت الصين على توسيع مجموعة بريكس من خلال ضم دول عدة إلى المجموعة، ومن بين هذه الدول مصر والسعودية، وفيما يتعلق بمصر فإنها تكتسب أهمية خاصة، لأنها أصبحت في مجموعة البريكس عضواً كاملاً في عام 2024، وهو ما منحها موقعاً جديداً داخل تكتل يسعى إلى توسيع حضوره في بنية النظام الدولي، وتبين حالة مصر أن الانخراط مع هذه المجموعة لا يتضمن العائد الاقتصادي المباشر، بل في تحويل المشاركة إلى منصة تفاوضية ضمن مسارات التفاوض المؤسسي وصياغة القواعد، ويبرز هنا الفرق بين المشاركة بوصفها مدخلاً للتفاعل، والعضوية بوصفها تحولاً يفترض أن ينعكس على شروط الحركة داخل بنية النظام الدولي، وإدارة الاعتماد المتبادل، وحدود الالتزام المؤسسي، لذا، يتحدد وزن الانضمام بقدرته على إنتاج أثرٍ معياري في الحوكمة، ومنها صراع المعايير، وهو ما يرتبط بشروط: القدرة التنظيمية، واستقرار مسارات التنسيق؛ وترجمة المشاركة إلى صياغات أكثر تحديداً وآليات متابعة. أما السعودية فتختلف في مقاربتها للعلاقة مع البريكس عن الحالة المصرية، من حيث الوضع المؤسسي وطبيعة الانضواء، إذ إن الدعوة التي وُجّهت إليها في قمة جوهانسبرغ عام 2023 لم تُفض إلى اندراج عضوي نهائي محسوم، وهو ما يجعل موقعها أقرب إلى الانفتاح الاستراتيجي المحسوب منه إلى الاندماج المؤسسي المكتمل داخل التكتل. وعلى هذا الأساس، تكتسب الحالة السعودية أهميتها في تحليل العلاقات الدولية من حيث إنها تُبرز كيف يمكن للثقل الإقليمي أن يتحول إلى رافعة تفاوضية داخل منافسة المعايير، لا بوصفه وزناً مادياً فحسب، بل بوصفه قدرةً على التأثير في قواعد التشغيل اختباراً لقدرة المجموعة على توسيع نطاق القاعدة، لا مجرد توسيع العضوية، أي تحويل التوافق السياسي إلى قواعد قابلة للانتشار داخل بُنى الحوكمة (حسن، 2026، الصفحات 81-82).

أولت الصين أهمية بالغة إلى المحافل الدولية المتعددة الأطراف، سواء من خلال زيادة مشاركتها في المنظمات القائمة أم إنشاء منظمات جديدة، ومن ثم تولي أدوار قيادية فيها، وتشمل هذه الاستراتيجية أدواراً بارزة في هيئات مثل مجلس الأمن للأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) (APEC)، وتدابير بناء الثقة في آسيا، فضلاً عن ذلك، كانت الصين نشطة في التجمعات الإقليمية القائمة مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وأنشأت تجمعات جديدة، بما في ذلك منتدى التعاون بين الصين والدول العربية، وكانت الصين أكثر نشاطاً في دول العالم النامي، فقد سعت إلى كسب الأصدقاء في مختلف أنحاء العالم، من خلال تقديم الفوائد الاقتصادية وبناء العلاقات الثقافية، وتتلخص الأهداف في شقين، **أولاً:** إقناع الحكومات والشعوب

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بأن الصين قوة إيجابية صاعدة في الشؤون العالمية وفرصة اقتصادية طويلة الأجل، وثانياً: تعزيز النفوذ الاقتصادي وتعزيز تنمية الاقتصاد الصيني، ومن خلال القيام بذلك، تأمل الصين في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً وتعزيز النفوذ الصيني (الصالحي وعبد الله، 2025، الصفحات 247-248). وفي سعيها نحو تحقيق مكانة عالمية لم تنسَ الصين أن تضع إفريقيا ضمن قائمة المناطق المستهدفة بنفوذها وتغلغلها الاستراتيجي، ونشاط دبلوماسيتها، وحركية شركاتها الاقتصادية ومستثمريها ورجال أعمالها (دندن وآخرون، 2025، صفحة 62).

كانت هناك ردة فعل صينية تجاه الشراكات الأمنية الأمريكية، ولاسيَّما شراكة (أوكوس) الاستراتيجية، ظهرت هذه الاستراتيجية الصينية المضادة، من خلال التجمعات والمنتديات والترتيبات والمنظمات الجماعية، عبر توسيع حضورها وتفعيل هذه الوسائل المهمة، فضلاً عن الدفع نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع روسيا المنافس الآخر للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيَّما في منطقة شرق أوروبا.

ثانياً: تطوير القدرات العسكرية والأمنية الصينية

لقد خضعت القوات المسلحة الصينية لإعادة هيكلة بهدف إنشاء مؤسسة عسكرية توازي نظيراتها في الدول المتقدمة عسكرياً، ووفق المخططات المقررة فإن الجيش الصيني سيتحول إلى قوة سريعة الحركة تحت قيادة عصرية قادرة على التنسيق بين صنوف القوات المسلحة في ساحة المعركة، فضلاً عن تحديث الأسلحة والمعدات العسكرية، عبر تخصيص استثمارات ضخمة لصنع مركبات فضائية عسكرية وأسلحة (سيبرانية) هجومية ووسائل إعلام حربية، وتكمن الأهداف الصينية من تطوير قدراتها العسكرية في الحفاظ على نظام الأمن الداخلي الصيني، وتحقيق الوحدة الوطنية مع التركيز على استعادة تايوان إليها، والمحافظة على الأمن البحري والمصالح البحرية للصين، نظراً لما تحتويه تلك المناطق من موارد أولية وغذائية، وتحقيق السلام والاستقرار الإقليمي، لما له من أهمية في المساهمة بمواصلة التنمية الاقتصادية للصين (الجنابي، 2021، صفحة 57).

اتجهت الصين نحو أمننة (القوة والتطور) التكنولوجي في سبيل رفع قدراتها التكنولوجية في المجالات كافة، ولاسيَّما الذكاء الاصطناعي وأجيال تكنولوجيا الحروب والروبوتات، وتتركز المخاوف الأمريكية من التقدم التكنولوجي الصيني في الجانب العسكري، في حين أن القدرات الدفاعية ليست سوى جانب واحد من صراع الريادة التكنولوجي بين القوى العظمى والكبرى. وفي مواجهة الطموحات الصينية، دعا المشرعون الأمريكيون إلى اتخاذ إجراءات حكومية أقوى لحماية الريادة الأمريكية، عبر زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وتخفيف قيود التأشيرات، ودعم المبتكرين، وبناء شراكات جديدة في الداخل والخارج. وفي هذا المجال دفعت الصين نحو اتخاذ إجراءات عدة في إطار أمننة إدارة مخاطر التكنولوجيا، ويتمثل أهمها بالآتي (فتحي، 2025، صفحة 182):

1. تشريع وإقرار قوانين الأمن المعلوماتي لإدارة مخاطر (السيادة الرقمية) في الصين، ومن تلك التشريعات قانون أمن البيانات 2021.
2. التحكم في تدفق البيانات، والعمل على منع تخزين البيانات الحساسة في السيرفرات الموجودة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وإقرار قانون (حماية البيانات الشخصية).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. فرض قيود على الشركات الأجنبية لحماية الشبكات والخصوصية المحلية من التجسس، من خلال الشركات (جوجل، فيسبوك؛ تويتر، وفرض قيود على آبل).
4. توفير وتطوير بدائل محلية مكان الشركات المحظورة، والعمل على تحقيق الاستقلال التكنولوجي، بواسطة إنشاء الشركات، ولاسيَّما (هواوي؛ بايدو، علي بابا)، وبرامج (DeepSeek؛ WeChat).
5. طرح برنامج (صنع في الصين 2025)، لتعزيز الابتكار التكنولوجي، ولاسيَّما في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطائرات بدون طيار، وصناعة رقائق المعالجات.
6. متابعة الفضاء المعلوماتي، وضبط شبكات (الإنترنت)، وتوجيه المحتوى عبر الأقمار الاصطناعية والبرمجيات المتطورة، مثل: (الجدار الناري العظيم).

أدت شراكة (أوكوس) (وبناء التحالفات الأمريكية بشكل عام في المنطقة)، إلى سباق تسلح في المحيط الهندي، على الرغم من أن الصين تزعم أن هدف تطورها العسكري، هو موازنة أو إضعاف الهيمنة العسكرية الأمريكية في المنطقة، بدلاً من استهداف أيّ دولةٍ فيها، ويبدو أن المسؤولين الصينيين يدركون أن تحديث جيشهم قد دفع منافسيهم الإقليميين إلى البحث عن أسلحة جديدة، والأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للصين هو أن سباق التسلح هذا يدور بينها من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها من جهة أخرى، لذلك، يتعين عليها مواجهة العديد من الدول في وقتٍ واحدٍ، وتنظر الصين إلى أن سباق التسلح هذا قد تم تشكيله، وترويجه وتعزيزه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بدءاً من تزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية، وهي تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتلقى وتلبي الحاجة المتزايدة لحلفائها وشركائها في المنطقة، لأنظمة أسلحة أحدث وأكثر تطوراً، عليه، يمكن ل (أوكوس) أن يجبر الصين على اتخاذ قرارات صعبة في مسألة سباق التسلح (Truong et al., 2023, p. 52).

ويمكن القول: إن مقتضيات الطموحات الصينية العالمية المتصاعدة والمضادة للهيمنة الأمريكية وأدواتها ومنها شراكة (أوكوس)، تحتم عليها بناء قوة عسكرية متطورة، لتشكيل قوة رادعة، تدفع نحو موازنة القوة الأمريكية بكل أشكالها وقدراتها وفاعليتها في المحيط الهادئ والهندي، ومن ثم فرض التوازن في القوى بما يضمن المصالح الصينية، ولعل أبرزها تأمين تطورها بوصفها قوة عالمية تنمو تدريجياً قطباً دولياً.

المبحث الثالث

السيناريوهات المستقبلية لتوازن القوى الأمريكي-الصيني في ظل شراكة (أوكوس)

تبرز ثلاثة مشاهد مستقبلية لتوازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهي:

المطلب الأول: سيناريو الاستقرار النسبي

توجد علاقات استراتيجية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، لكن هذه العلاقة يمكن اعتبارها غير عملية إلى حدٍ ما، وربما أن المنافسة الاستراتيجية غير واقعية أيضاً. على هذا الأساس يمكن تحديدها على أنها علاقة (اللاصداقة، واللا عداوة)، وذات مصالح مشتركة وصراعات متعددة، وفي هذه الحالة قد لا تشهد العلاقات الصينية-الأمريكية كثيراً من التقلبات الهائلة (المنصوب، 2015، صفحة 162).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ومن جانب آخر، ربما الصين تستطيع أن تستعمل أدواتها الاقتصادية بوصفها أوراق ضغطٍ لتمنع دول المنطقة من تشكيل تحالفات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو بوصفها سياسةً عقابيةً للدول التي تريد أن تدخل بالفعل في تحالفات. ويمكن أن تمثل العلاقات الصينية-الأسترالية نموذجاً لقوة الأدوات الاقتصادية الصينية، ومدى تأثيرها، ويكفي الإشارة إلى أن الصين تستقبل الجزء الأكبر من صادرات أستراليا الخارجية من خام الحديد، وهو ما يجعل صادرات خام الحديد الأسترالي إلى الصين الأكبر حجماً والأعلى قيمة بين الصادرات الأسترالية. إذ قامت الحكومة الصينية بالإعلان عن نيتها استعمال تكنولوجيا حديثة لإعادة تدوير المخلفات الحديدية، والبحث عن إمدادات بديلة من دول أخرى، بما يؤدي إلى تخفيض صادرات خام الحديد الأسترالي إلى النصف في السنوات الخمس القادمة، ويبدو أن الصين بعد إعلان شراكة (أوكوس)، ستمضي قدماً في خطتها الساعية لخفض وارداتها من خام الحديد وتكبيد أستراليا خسائر اقتصادية ليست بالقليلة. وعلى المستوى الدولي، لن تتوقف الصين عن بناء علاقات قوية قائمة على التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي، ولاسيَّما مع الدول النامية التي تتلاقى مصالحها مع الاستراتيجية الصينية، مع حرصها على تأطير علاقاتها الاقتصادية في منتديات متعددة تقودها مع عدد كبير من البلدان وفي أقاليم مختلفة، كما هو الحال في منتديات التعاون العربية والأفريقية (منصة أسباب، 2021، صفحة 8).

وتستعمل الصين الأداة الاقتصادية في معظم قضاياها الإقليمية، وأبرزها اعتماد تايوان اقتصادياً بشكل كبير عليها، الأمر الذي يمنحها نفوذاً على تايوان، فالصين هي الشريك التجاري الأول لتايوان، وصادرات الأخيرة إلى الصين تعد حوالي 40% من إجمالي صادراتها، فضلاً عن ذلك يختار العديد من رجال الأعمال التايوانيين الصين، بسبب بيئتها منخفضة التكلفة، والعمل واللغة المشتركة، ووفقاً لتقديرات مجلس العلاقات الخارجية الصينية استثمرت أكثر من 93 ألف شركة تايوانية في الصين، كما أنها تتخذ خطوات استباقية لتعزيز سياسة (الصين الواحدة) في المجال الدولي، ومن أجل إقامة أي دولة علاقة مع الصين رسمية، يجب عليها قبول هذه السياسة رسمياً، وقطع أي علاقة رسمية مع تايوان، وبسبب الزيادة الكبيرة من القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصين على مدى العقود القليلة الماضية، ترك هذا المبدأ تايوان معزولة بشكل متزايد على المسرح العالمي (خيرو وعبد النبي، 2024، صفحة 192).

بالمقابل عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين السيطرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولاسيَّما على تايوان، وسعت إلى إيجاد توازن مناسب لنظام القوة مرتبط بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية متساوية، فهي تسعى لاستخدام وسائل عدة من أجل تحقيق هدفها، ومن هذه الوسائل:

أولاً: الطريق الدبلوماسي الثنائي والمتعدد الأطراف: إذ يهدف هذا المسار إلى الوصول للأسواق الآسيوية، والحفاظ على الترتيبات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، من خلال دعم ومساعدة حلفائها وشركائها الآسيويين، ولاسيَّما تايوان، واستخدام جميع آليات التعاون الأمني التي تخدم الاستراتيجية الأمريكية.

ثانياً: الطريق العسكري: وهذا هو المسار المتبع للحد من وجود القوات الأمريكية، وفي هذا الجانب يجب تحقيق التكلفة الاقتصادية لهذه القوات وتأثيرها على شبكات العلاقات والعلاقات العسكرية الثنائية، ويجب تحقيق بقاء معقول، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى تعزيز العلاقات العسكرية والتجارية مع الحلفاء والشركاء الإقليميين، وتعبئة وتجديد التحالفات الأمنية الآسيوية، والتدخل بشكل مباشر وعلني في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، كما نجد أن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا، قد اختلفت بعد وصول الرئيس الأمريكي السابق (جو بايدن)، فقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياسة احتواء الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (موسى، 2024، الصفحات 166-167).

وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المتوترة، لم يكن التحالف الأمريكي-الياباني أكثر أهمية من أيّ وقتٍ مضى، ولكن الشكوك بشأن مستقبل القيادة الأمريكية لم تكن أكثر عمقاً من أيّ وقتٍ مضى، عليه، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التحالفات والشراكات، بما في ذلك رفع مستوى الرباعية (كواد)، وإطلاق (أوكوس)، لتعزيز الوجود العسكري الغربي في منطقة المحيط الهادئ، وتعزيز التعاون بين الحلفاء، ولاسيما اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحات ملحوظة، لكنها لم تحقق المصالح الاقتصادية، التي تلبي الطلب من أجل مشاركة أمريكية ذات مصداقية ودائمة، ولاسيَّما في الساحة التجارية، ومستقبل الارتباط الأمريكي غير مؤكد، نظراً لاختلاف توجهات الرؤساء الأمريكيين في بعض الأحيان لدور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وعلاقاتها مع الحلفاء، وبالتالي فإن أعباء القيادة العالمية والإقليمية سوف تقع بشكل أكبر على كاهل الحلفاء مثل اليابان في المستقبل القريب، ويبدو أن اليابان في وضع جيد يسمح لها بالاضطلاع بهذا الدور (أرميتاج وآخرون، 2024، صفحة 4).

تشير بعض الدراسات إلى أن الصين والهند سوف تسيطران على الاقتصاد العالمي في العقود القادمة، إذ من المتوقع أنه بحلول العام 2050 ستصبح شعوبهما من أكثر الشعوب رفاهية في العالم، وستحتل الصين المركز الأول في الاقتصاد العالمي، والولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني، أما الهند فستحتل المركز الثالث. وفي الوقت نفسه، تحدت الصين بشكل مباشر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة في ذلك المؤسسات المالية لمنازعتها الهيمنة، ويبدو أن هذه المؤسسات (البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية) و(صندوق طريق الحرير الجديد) و(مبادرة بنك التنمية الجديد) بين دول (البريكس) (BRICS) للمساعدة في تمويل المبادرة، ستعمل تحت تأثير النفوذ الصيني، ومن ثم سيمهد ذلك للعالم مستقبلاً بأن يكون النظام المالي متجاذباً بين عالمين اقتصاديين، هما النظام الرأسمالي الغربي الذي تمثله المؤسسات المالية الدولية، (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والذي هو تحت السيطرة الأمريكية، مقابل تنظيم مالي اقتصادي يخلط بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي، يخضع في معاييره إلى قرارات سياسية وسيادية ممثلاً بالنظام الاقتصادي الصيني، من هنا فإن الصين تواصل وبطريقة ممنهجة وتدريجية فرض هيمنتها على العالم معتمدة بذلك على الوسائل الاقتصادية، وبعد أن عرف العالم الإمبريالية البريطانية وهيمنتها، ثم الهيمنة الأمريكية، فإن دول العالم ربما يمكنها أن ترضى بالانتقال إلى هيمنة أخرى جديدة، ويبدو أن هذا التوازن في القوى سيتحقق بشكل تدريجي (عبد الله، 2024، الصفحات 406-407).

تستطيع الصين والولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على التوازن في القوى الحالي كما هو عليه في المستقبل، ربما يدفع الطرفين نحو هذا الأمر مجموعة من المعطيات، لعل أبرزها حجم الاعتماد المتبادل بين الطرفين، لاسيَّما في المجال الاقتصادي، وكذلك كل قوة سعت لتكوين ترتيبات أمنية وعسكرية واقتصادية تحفظ من خلالها مصالحها، ثم لتحقيق حالة التوازن هذه بين هاتين القوتين، وأي تصاعد في حالة التفاعل بين الطرفين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بشكل مباشر، أو من خلال الحلفاء والشركاء ستكون ذات خسائر كبيرة عليهما، فيمكن للولايات المتحدة الأمريكية عبر شراكة (أوكوس) أن تسعى إلى الحفاظ على حالة التوازن هذه في المحيطين الهادئ والهندي.

المطلب الثاني: سيناريو إعادة تشكيل النظام الإقليمي

شهد النظام السياسي الدولي منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تحولات بنيوية، تمثلت في تراجع نسبي للقدرة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية، وصعود قوى دولية منافسة، وفي مقدمتها الشراكة المتنامية بين الصين وروسيا، وقد أنتجت هذه المرحلة نقطة انعطاف في توجهات الدولتين باتجاه بلورة رؤية مشتركة لنظام دولي أكثر تعددية، مستندتين إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما (آل شافي، 2026، صفحة 251).

بالمقابل أتت شراكة (أوكوس) في نطاق ضيق، إذ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تحولت لخصم استراتيجي ربما تتفوق خطورته على خطورة الاتحاد السوفيتي في أفضل أوقاته، وتدرك أيضاً أن سياستها تجاه الصين ستختلف عن سياسة الاحتواء التي اتبعتها تجاه الاتحاد السوفيتي خلال حقبة الحرب الباردة، فاختلافات الظروف والسياقات تبدو واضحة. ويبدو أن عدداً من حلفاء الولايات المتحدة ونتيجة لروابطهم الاقتصادية والتجارية العميقة مع الصين يتخوفون من جرهم لمواجهة مباشرة معها في سياق الصراع الأمريكي-الصيني. وفي الوقت نفسه، تحرص تلك الدول على روابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المعادلة المعقدة، تحول دون تمكنها من التوسع في اتباع نهج الحرب الباردة، واحتواء الصين وعزلها دبلوماسياً، والتحول إلى معسكرين أحدهما أمريكي والآخر صيني. وهذا الواقع المختلف عن واقع الحرب الباردة القديمة دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتبني استراتيجية مختلفة تركز على ترتيبات عسكرية محدودة، وأخرى أكثر اتساعاً، تشمل إلى جانب المجال الأمني المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وقضايا تغير المناخ. ويبدو واضحاً أن هذه الشراكة الاستراتيجية (أوكوس) مختلفة عن الترتيبات العسكرية والأمنية الأمريكية الأخرى، لأنها قاصرة على عدد محدود من الدول، لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية أن توسعها، ربما يعطل هدفها الاستراتيجي، نظراً لتعقيدات التحالفات الواسعة ومصالحها وأولوياتها المتباينة والتي تحد من فاعليتها وثقلها. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية عبر (أوكوس) إلى تحقيق توازن القوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ عن طريق إقحام أستراليا في ساحة الصراع الأمريكي-الصيني، من خلال تعظيم قوتها البحرية لمواجهة القدرات المتزايدة للقوة البحرية الصينية، والوصول إلى تحقيق توازن القوى الذي يمنع الهيمنة الصينية في المنطقة. ويبدو أن الغواصات النووية التي ستتسلمها أستراليا بوصفها جزءاً من الاتفاقية قادرة بشكلٍ كافٍ على تحقيق هذا الدور، إذ تستطيع قطع مسافات طويلة في أعماق البحار وبسرعة أعلى نسبياً من الغواصات العادية، وهو ما يجعل نطاقها أوسع وأقل عرضة للانكشاف، ويمنحها القدرة على أداء مهام في المحيطين الهندي والهادئ، فضلاً عن ذلك إمكانية تزويدها بأسلحة نووية. وضمن الاستراتيجية الأمريكية أيضاً، السماح بمشاركة أوسع من دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال شراكات أخرى لا تضع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة صريحة ومباشرة مع الصين، وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها الأمنية نحو المنطقة. من خلال هذا النمط من الترتيبات الأمنية، تتعامل الولايات المتحدة مع واقع علاقات الصين وروابطها التجارية القوية، عبر مجموعة شراكات مع دول متعددة تحت عناوين مختلفة لتصل إلى تحقيق هدفها الرئيس

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في مواجهة تصاعد القوى الاقتصادية والعسكرية للصين، ومنع هيمنتها على منطقة المحيطين الهندي والهادئ (منصة أسباب، 2021، الصفحات 6-7).

وبناءً على ما تقدم، ربما تلجأ كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب النظام الإقليمي، لكن هذا الأمر يمكن أن يحدث ليس بالاتفاق الصريح، وإنما عن طريق المساومة الضمنية، عبر استراتيجيات القوتين، فكلتا القوتين مدركة لمتطلبات الصعود الصيني، لاسيَّما في المجال الإقليمي (المحيطين الهادئ والهندي)، وأحد هذه المتطلبات توزيع القوة داخل الإقليم بما يضمن تحقيق الغايات الصينية والمتمثلة في أن تكون قوة لها نفوذ وتواجد في مجمل محيطها، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والعسكرية والأمنية المتنامية، فالصين مع روسيا شكلت تجمعات وترتيبات مختلفة لغرض تعزيز هذا الحجم من قوتها، بالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية، لجأت إلى إنشاء ترتيبات لأغراض متعددة ومختلفة لاحتواء القوة الصينية المتنامية، مثل (كواد) و(أوكوس)، وربما يدفع هذا الأمر لجوء الطرفين نحو تشكيل المزيد من هذه الترتيبات، وربما إلى اللجوء إلى ترتيب نظام إقليمي جديد.

المطلب الثالث: سيناريو تصاعد الصراع الأمريكي-الصيني

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية والصين حقيقة أهمية التكنولوجيا في توازن القوى فيما بينهما، فالأولى هي القطب المتفرد والأقوى عالمياً، لاسيَّما على المستوى التكنولوجي، والصين هي قطب صاعد بقوة، يسعى إلى تحقيق ما يمكن تسميته بالإزاحة القطبية، وهو أمر يتوقعه القطب الأمريكي نفسه مع دخول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، ولهذا السبب تشتد المنافسة بين الطرفين، وبصورة لا يدخر فيها وسعاً أو مالاً أو مواجهة تجارية وسياسية وإعلامية، وفي إطار هذه المنافسة الحتمية تنفق الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من مواردها على قطاع التكنولوجيا، ولاسيَّما في مجال التكنولوجيا العالية التقنية في مواجهة الاستراتيجية الصناعية التي أطلقتها الصين، والمعروفة باستراتيجية (صنع في الصين 2025)، والتي مكنتها من تطوير قدراتها في مجال التكنولوجيا العالية التقنية، مما جعلها متقدمة في المجالات العسكرية والاقتصادية وفي مجال الفضاء الخارجي، لذا تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها في مجال الفضاء الخارجي في مقابل صعود الصين وروسيا وتمكنهما من إنشاء قوات فضائية، يمكن أن تؤدي مهام عسكرية في الفضاء، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء القوات الأمريكية الفضائية، مما سيغير من موازين القوى على مستوى النظام الدولي، ويرفع مستوى الصراع بين القوى الدولية إلى أبعاد جديدة تتجاوز حدود البر والبحر والجو إلى الفضاء الفسيح وتوظيفه في خدمة صراع الكبار من أجل القوة العالمية. يندرج في هذا الإطار ما يصطلح عليه حرب الرقائق الإلكترونية، وهو مصطلح يستعمل لوصف التوترات والصراعات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال التكنولوجيا والاتصالات، إذ يرتبط المصطلح بشكل رئيسي بالجهود التي تبذلها الصين لتطوير منتجات تكنولوجية مستقلة، وتقليل الاعتماد على التقنية والمنتجات الأمريكية، وقد أدت هذه الجهود إلى تصاعد التوترات بين البلدين وفرض العديد من العقوبات التكنولوجية. وتمتلك الصين مسابك الرقائق الخاصة بها، لكنها توفر فقط معالجات منخفضة الجودة تستخدم في السيارات والأجهزة. وقطعت الحكومة الأمريكية على الصين الوصول إلى مجموعة من الأدوات والوسائل لصنع الرقائق، وانضمت اليابان وهولندا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحد من وصول الصين إلى التكنولوجيا، التي قد تستخدم لصنع أسلحة (صايم، 2024، الصفحات 271-272).

أدت التطورات التكنولوجية إلى بعض التداعيات على الأمن العالمي في المجالات كافة، ومن بين نتائج ذلك هو ظهور الأسلحة الذكية، ويمكن تحديد أبرز المخاطر المتوقعة للأسلحة الذكية على الأمن العالمي بالآتي (للمزيد ينظر: عودة، 2024، الصفحات 144-146):

أولاً: تأثير الأسلحة الذكية في التوازن الاستراتيجي العسكري: أسهمت هذه الأسلحة في إنشاء أنواع جديدة من التوترات والتي أدت بدورها إلى تفاقم تهديدات الأمن العالمي. وإحداث تغييرات في نمط الصراع والتنافس بين القوى العظمى والكبرى، والإسهام في تغيير طبيعة الردع وانتقاله من الردع النووي إلى الردع الاستراتيجي الذكي، ومن المتوقع أن تحدث تغييرات في طبيعة سباق التسلح بين الدول ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، إذ تسعى كل دولة من هذه الدول إلى أن يكون لها الصدارة في العالم في تحويل أسلحتها إلى الأسلحة الذكية، لذا أصدرت روسيا خططاً استراتيجية عدة للوصول إلى الريادة في مجال الأسلحة الذكية في عام 2030.

ثانياً: التأثير في قطاع الأمن المعلوماتي: يؤدي استعمال الأسلحة الذكية إلى زيادة التهديدات الإلكترونية، وسهولة شن الهجمات في الفضاء الإلكتروني عبر اختراق سلاسل الإمداد، والقرصنة الإلكترونية والتجسس بالأقمار الصناعية، وزرع البرمجيات الخبيثة والفيروسات لتعطيل القطاعات الاستراتيجية للدول.

ثالثاً: تأثير الأسلحة الذكية في الأمن الإنساني: إن الروبوتات القتالية والطائرات من دون طيار، قد تؤدي عند استعمالها إلى مقتل أعداد لا تحصى من المواطنين، من دون تمييز بين المقاتلين والمدنيين، الأمر الذي يشكل خطراً على الأمن الإنساني، وفي هذا المجال، يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن الذكاء الاصطناعي أشد خطورة وفتكاً من السلاح النووي، لعدم القدرة على التحكم في الروبوتات من جهة، ولحجم الدمار الذي تسبّبه الأسلحة الذكية والذي يفوق القدرة التدميرية للأسلحة النووية من جهة أخرى.

رابعاً: تأثير الأسلحة الذكية في الأمن البيئي العالمي: إن استعمال الأشعة تحت الحمراء والأسلحة الليزرية يؤدي إلى انتشار الإشعاعات النانوية، وانبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب تلوثاً بيئياً، وتؤدي إلى الاحتباس الحراري، وتحدث بعض التغييرات المناخية، فضلاً عن التلوث البيئي الناجم عن استخدام أسلحة الليزر لحرق الطائرات من دون طيار والصواريخ، وتلف الأقمار الاصطناعية.

خامساً: التداعيات على الأمن الصحي العالمي: تبث الأسلحة الليزرية والقنابل الكهرومغناطيسية والإشارات الكهرومغناطيسية إشعاعات مدمرة لصحة الإنسان.

تأسيساً على ما تقدم، يمثل هذا التطور في التكنولوجيا بمختلف مستوياتها، ولاسيَّما التي تدخل في المجال العسكري والأمني، رافعةً مهمةً تدفع نحو تصاعد الحالة الأمريكية والصينية إلى الصراع، فتوجد بعض العوامل والمتغيرات التي تعزز هذا النمط من التفاعل، فربما في المستقبل، ونتيجة للتطورات الهائلة في المجال التقني والفضائي والأمن (السيبراني) والتكنولوجيا النووية والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الكم والانظمة الذاتية، سيسعى الطرفان إلى الإخلال في ميزان القوى فيما بينهما، الأمر الذي يؤدي نحو المزيد من سباق

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

التسلح النوعي والكمي، فضلاً عن ذلك، لعل شراكة (أوكوس) ومثيلاتها ستكون أطراً بنيوية يدار من خلالها الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الخاتمة

تعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية من القوى التي لها دور واسع النطاق في المحيطين الهادئ والهندي، بل إن سياسات واستراتيجيات هاتين القوتين تشكل قواعد النظام الإقليمي، يأتي ذلك بسبب عناصر القوة التي تتمتعان بها، فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوةً مبتكرةً مستمرةً وبواسطة استراتيجيات مختلفة ومتعددة، تسعى إلى فرض ميزان قوى يضمن عدم تفوق أي قوة إقليمية عليها، بالمقابل الصين المتنامية القوة وفي كل المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والتكنولوجية، تسعى للحفاظ على حجم نموها المتصاعد، ويأتي جزء من ذلك عبر تأمين وجودها في محيطها الإقليمي، يدفع نحو هذه الحالة من التفاعل الاستراتيجي وحدات دولية متعددة تنقسم ما بين الاثنين، فمثلاً نجد روسيا تشارك الصين في الغايات المتعلقة بإعادة ترتيب هرمية النظام السياسي الدولي، أما في الجهة المقابلة نجد قوى دولية تتوجس من الصعود الصيني مثل اليابان وأستراليا والمملكة المتحدة وبعض الدول الآسيوية، وتعد شراكة (أوكوس) أحد أبرز الأدوات الاستراتيجية التي تدخل ضمن توازن القوى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ عام 2021، طبعاً إلى جنبها ترتيبات أمنية وعسكرية أخرى في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، إن التنافس الاستراتيجي ما بين هاتين القوتين يبدو أنه آخذ بالتصاعد وبمختلف المديات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والتكنولوجية، فالهدف من تشكيل هذه الشراكة الاستراتيجية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا، ليس تطوير التعاون في مجال الدفاع فحسب، بل شمل أيضاً التركيز على تبادل الخبرات التكنولوجية، ولاسيَّما بشقيها النووي، والأمن السيبراني، ومن خلال تفحص الموضوع علمياً تم الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

الاستنتاجات:

1- يمثل (أوكوس) ترتيباً أمنياً غير تقليدي شكلتها دول ثلاث، هي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا، ووُجدت نتيجة لتصاعد التنافس في المحيطين الهادئ والهندي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

2- تتجسد أهداف (أوكوس) في توطيد الصلات الاستراتيجية ما بين الدول الثلاث، لغرض موازنة تصاعد الحضور الصيني (الأمني والعسكري والاقتصادي) في منطقة (الإندو-باسيفيك).

3- بسبب المقومات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية التي تتمتع بها الدول المنضوية تحت لواء (أوكوس)، انعكس ذلك على قدرة الأخيرة في المجال التكنولوجي والعسكري، فضلاً عن ذلك قدرة هذه الدول على تعبئة الوحدات الدولية لمساندة أهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

4- يمكن أن تعد (أوكوس) أحد الأطواق الأمريكية التي شكلتها بمحيط الصين الإقليمي والدولي، فمن الناحية الجيواستراتيجية، إذ تمتد هذه الشراكة من المحيط الأطلسي وأوروبا مروراً بالمحيط الهادئ ثم المحيط الهندي، لذا يمكن عدّ (أوكوس) أحد أدوات توازن القوى الأمريكية، والذي يمكن أن يسهم في موازنة النفوذ الصيني المتنامي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

5- يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية في سعي متواصل وحثيث نحو الدفاع عن هيمنتها العالمية، ويبدو أنها مدركة أنه لا يتم هذا الأمر إلا من خلال تعزيز قدرتها الردعية الذاتية، ولاسيَّما في المجال التكنولوجي.

6- تمثلت استجابة الصين إزاء الترتيبات الأمريكية المتعددة ومنها (أوكوس)، عبر دعم الأطر الجماعية، من خلال تفعيل حضورها في هذه الأطر المتعددة الأطراف، يشاركها في ذلك بنسبة كبيرة روسيا الاتحادية، وهي تمثل كوحدة دولية أخرى متحدية للهيمنة الأمريكية، لاسيَّما في جوارها الإقليمي.

7- عملت الصين على تعزيز قوتها الذاتية وتطويرها بشكل مستمر بما يضمن فرض واقع سياسي وأمني وعسكري في المحيطين الهادئ والهندي، تحسباً للأخلال بميزان القوى في هذه المنطقة بعد تشكيل شراكة (أوكوس).

8- ربما بسبب التشابك في العلاقات الأمريكية-الصينية، لاسيَّما في المجال الاقتصادي، والكلفة العالية لسباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ربما يدفعهما نحو جعل الأمر مستقراً على ما هو عليه من واقع في ميزان القوى.

9- يمكن إعادة تشكيل النظام الإقليمي، بما يضمن إعادة توزيع القوة داخل هذا النظام، بما يضمن المصالح الأمنية والعسكرية والاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

10-أما الحالة المحتملة لمشهد تنامي الصراع الأمريكي-الصيني، تدفع نحوه الكثير من المؤثرات، لعل أبرزها التنافس المتصاعد في امتلاك التكنولوجيا واحتكارها، لغرض فرض ميزان قوى يميل لصالح كل طرف، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار شراكة (أوكوس) وما تضمنته من تعزيز التعاون في المجال التكنولوجي والنووي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

قائمة المراجع

1. أبو فرحة، السيد علي. (د.ت.). الشراكة في العلاقات الدولية: نشأة المفهوم ومستجدات الممارسة. *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام. تاريخ الاطلاع 2026/8/14، من https://www.siyassa.org.eg/News/18023.aspx
2. أحمد، علاء جبار. (2022). معاهدة أوكوس: الأهداف والتداعيات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. *المجلة السياسية والدولية*، (52).
3. أحمد، علاء جبار، وهاشم، نوار جليل. (2025). التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة جنوب شرق آسيا. *المجلة السياسية والدولية*، (65).
4. أرميتاج، ريتشارد إل.، وآخرون. (2024). *التحالف الأمريكي الياباني في عام 2024* (سعد علي حسين التميمي، مترجم). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
5. آل شافي، سالم بن مبارك شافي سالم. (2026). الشراكة الاستراتيجية الروسية-الصينية: أبعادها الدولية وتجلياتها الإقليمية في الشرق الأوسط (2013-2024). *مجلة العلوم السياسية*، (71).
6. بروجان، باتريك، وجرات، كريس. (2005). *السياسة الأمريكية* (وفاء عبد القادر مصطفى، مترجم). المجلس الأعلى للثقافة.
7. تشومسكي، نعوم. (2007). *النظام العالمي القديم والجديد* (عاطف معتمد عبد الحميد، مترجم). شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
8. توفيق، غفران عبد الكريم. (2024). اليابان وفقاً لحسابات الدور الإقليمي. *المجلة السياسية والدولية*، (59).
9. الجنابي، صباح جاسم محمد. (2021). *أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان*. المركز الديمقراطي العربي.
10. حسن، الشيماء محمد محمود. (2026). البريكس والقوة الرقمية: صراع المعايير وإعادة تشكيل النظام الدولي. *مجلة العلوم السياسية*، (71).
11. خيرو، حسام ممدوح، وعبد النبي، معتصم كريم. (2024). الاستراتيجية الصينية اتجاه تايوان وانعكاساتها الإقليمية. *مجلة حمورابي للدراسات*، (49).
12. دندن، عبد القادر، وقوادرة، حسين، وبن مشيرح، أسماء. (2025). *التدافع الدولي الجديد عن إفريقيا: لعبة النفوذ والحسابات في قارة الفرص والمتناقضات*. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
13. زوير، انتظار رشيد. (2025). الدور الصيني في الحرب الروسية-الأوكرانية. *المجلة السياسية والدولية*، (62).
14. الشريفي، عطارد عوض عبد الحميد. (2025). دبلوماسية المصالح والشراكات الروسية مع القوى الصاعدة الكبرى (الصين-الهند) لدعم عالم متعدد الأطراف. *مجلة قضايا سياسية*، (83).
15. الصالحي، حميد نعمة عيدان، وعبد الله، رائد محمد. (2025). الاستراتيجية الصينية لمواجهة التحالفات الأمريكية. *المجلة السياسية والدولية*، (64).
16. صايم، بدر. (2024). التنافس الصيني الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي. *مجلة حمورابي للدراسات*، (50).
17. العامري، حيدر زاير. (2017). العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد (إطار نظري). *مجلة العلوم السياسية*، (53).
18. عباس، إيلاف خضير. (2026). الدبلوماسية الرقمية: القوة الناعمة في السياسة البريطانية. *مجلة حمورابي للدراسات*، (57).
19. عبد الله، أحمد عبد الجبار. (2024). القطبية الدولية بين كتلتي (الصين والولايات المتحدة): رؤية مستقبلية. *مجلة قضايا سياسية*، (76).
20. العزاوي، آية محمد. (2024). *مؤسسات صنع القرار الأمريكي وإدارة الصراع الدولي بعد عام 2001: إدارة الصراع مع القوى الصاعدة أنموذجاً*. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
21. علي، ابتهال مظهر. (2025). التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا وأثره على توازنات النظام الدولي. *مجلة قضايا سياسية*، (80).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

22. عودة، زمن ماجد. (2024). الأسلحة الذكية والأمن العالمي: دراسة في المخاطر الراهنة والمتوقعة. *مجلة العلوم السياسية*، (67).
23. فتحي، محمد ميسر. (2025). استراتيجيات القوى الدولية لإدارة المخاطر وتأثيرها في الأمن العالمي: الصين أنموذجاً. *المجلة السياسية والدولية*، (65).
24. فكري، هند أحمد محمد، وموسى، مريم عبد السلام أحمد. (2025). التنافس الأمريكي الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. *مجلة العلوم السياسية*، (69).
25. ليتل، ريتشارد. (2009). *توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج* (هاني تابري، مترجم). دار الكتاب العربي.
26. محمد، علي جاسم، وعلوان، سراب حسن. (2023). مقومات حروب الجيل الخامس في المدركات الأمريكية. *المجلة السياسية والدولية*، (55).
27. معاهدة "أكوس" تثير غضب الحلفاء والخصوم.. وفرنسا أكبر الخاسرين. (2021، 17 سبتمبر). *جريدة الأنباء* (الكويت).
28. مغزيلي، نوال. (2021). السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مفاهيمية. في *السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017-2021*. المركز الديمقراطي العربي.
29. منصة أسباب. (2021، 24 أكتوبر). تحالف "أوكوس".. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة. *نشرة مآلات دولية*، (24).
30. المنصوب، محمد. (2015). *الصين: القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة*. مطابع نجد (نشر المؤلف).
31. المهداوي، فيصل شلال عباس. (2023). الحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيرها في مستقبل النظام الدولي. *المجلة السياسية والدولية*، (54).
32. موسى، مروة عدي. (2024). الأهمية الاستراتيجية لمضيق ملقا وأثره في التنافس الأمريكي-الصيني. *مجلة حمورابي للدراسات*، (49).
33. هادي، زهراء عباس. (2026). التحالفات الأمريكية وأثرها على النفوذ الصيني في منطقة الإندو-باسفيك. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، 16(2).
34. هويدي، علي حسن. (2025). التنافس الجيوسياسي بين الصين وأمريكا: دراسة في المحفزات الاقتصادية والعسكرية. *مجلة قضايا سياسية*، (83).
35. يوسف، عبد الله جمال حسني. (2026). الجيواقتصاد وإعادة تشكيل القوة: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة والصين. *مجلة العلوم السياسية*، (71).
36. Cheng, M. (2022). AUKUS: The changing dynamic and its regional implications. *European Journal of Development Studies, 2*(1).
37. Fraser, J., & Gleiman, J. K. (Eds.). (2022). *AUKUS briefing book (2022 inaugural edition)*. Arizona State University.
38. Suharto, P., Timur, F. G. C., & Sutanto, R. (2024). The development of AUKUS in the Indo-Pacific region and its influence on Indonesia's policy as a global maritime fulcrum. *Journal of Infrastructure, Policy and Development, 8*(7).
39. The White House. (2026, March). *President Trump's cyber strategy for America*. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2026/03/President-Trumps-Cyber-Strategy-for-America.pdf
40. Truong, P. C., Nguyen, H. T., & Vo, P. T. (2023). The role of the AUKUS alliance in counterbalancing China. *International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation, 4*(1).
41. U.S. Department of War. (n.d.). *AUKUS*. Retrieved August 11, 2026, from https://www.war.gov/Spotlights/AUKUS/

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0